دورآليات الدعم في تشجيع القطاع الخاص في الجزائر

The role of the support mechanisms to encourage the private sector in Algeria

رجراج سليمة[1]، شارفي ناصر[2]

RADJRADJ Salima[1], CHARFI Nacer[2]

[1] جامعة البليدة 2 (الجزائر)، es.radjradj@univ-blida2.com

[2] جامعة البليدة 2 (الجزائر)، nacer_charfi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:.2021/04/10 تاريخ القبول: 2021/08/26 تاريخ النشر: 2021/09/15

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على مدى قدرة آليات الدعم على تشجيع القطاع الخاص بدراسة حالة الجزائر، و ذلك بالتطرق لواقع القطاع الخاص في الجزائر، مع إبراز لأهم آليات الدعم التي ساهمت في تشجيع القطاع الخاص، و كذا الامتيازات المقدمة سواء المالية أو الجبائية، و في الأخير قمنا بدراسة تقييمية لأهم إنجازات آليات الدعم، و التي تتمثل في حجم المشاريع المستقطبة ، و الأعباء المالية لإنجاح العملية، و ذكر لعدد مناصب العمل المستحدثة، و مما يستنتج وجود اقبال كبير على هذا النوع من الدعم خصوصا في بداية استحداثه، مما كلف الدولة مبالغ مالية.

كلمات مفتاحية: قطاع خاص في الجزائر، آليات الدعم، امتيازات مالية ، امتيازات جبائية ، تقييم إنجازات دعم القطاع الخاص.

تصنيفات JEL : E62، Y10

Abstract:

This article aims to shed light on the extent to which support mechanisms are able to encourage the private sector by studying the case of Algeria, by addressing the reality of the private sector in Algeria, highlighting the most important support mechanisms that contributed to encouraging the private sector, as well as the advantages provided, whether financial or fiscal, and Finally, we conducted an evaluation study of the most important achievements of the support mechanisms, which are represented in the size of the polarized projects, the financial burdens for the success of the process, and a mention of the number of job positions created, which concludes that there is a great demand for this type of support, especially at the beginning of its creation, which cost the state money.

Keywords: private sector in Algeria, support mechanisms, financial advantages, tax advantages, assessment of the achievements of the support mechanisms private sector.

JEL Classification Codes: E62, Y10.

[1] **المؤلف المرسل:** رجراج سليمة، rsalccguiness@hotmail.fr

RADJRADJ Salima, rsalccguiness@hotmail.fr

المقدمة:

يشكل القطاع الخاص أحد المتغيرات المؤثرة في تطور ونمو اقتصاد أي دولة، و لهذا لابد من إشراكه في البيئة الاقتصادية نظرا لما يتميز به من إمكانيات تؤهله لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولزيادة قدرته و مساهمته في تحسين اقتصاد أي دولة لابد من توفير مناخ مناسب لتشجيعه وجذبه.

و لهذا فقد عمدت الجزائر على غرار باقي الدول بغرض تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، وذلك باتخاذ عدة إجراءات لذلك، من خلال إنشاء أجهزة داعمة للقطاع الخاص تتمثل في آليات الدعم.

وبناء على ما تم استعراضه، سنطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة آليات الدعم في تشجيع القطاع الخاص في الجزائر؟

التساؤلات:

حتى نستطيع الإلمام بجميع جوانب الموضوع، سنطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف هو واقع القطاع الخاص في الجزائر؟
- من هي آليات الدعم المكلفة بتشجيع القطاع الخاص في الجزائر؟
- هل ساهمت آليات الدعم في تشجيع القطاع الخاص في الجزائر؟

فرضيات البحث:

في هذا الإطار يمكننا صياغة مجموعة من الفرضيات للإجابة على التساؤلات من جهة، وموجهة لمسار البحث من جهة أخرى، و تتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- تميز القطاع الخاص في الجزائر بالتهميش لفترة طويلة منذ الاستقلال.
- قد ساهمت آليات الدعم في تشجيع و تفعيل نشاط القطاع الخاص في الجزائر.
- خلقت آليات الدعم فرصا جديدة للتشغيل من خلال إنشاء مؤسسات خاصة و هذا في إطار تشجيع الاستثمار في الجزائر.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحليل للسياسة المنتهجة من قبل الجزائر لغرض تشجيع القطاع الخاص و المتمثلة في الامتيازات المالية و الجبائية.
- تتبع تطور حجم القطاع الخاص في الجزائر.
- السعي نحو جعل القطاع الخاص أكثر تنافسية.

الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع:

هناك بعض الدراسات عالجت الموضوع، و من هذه الدراسات نجد:

- منصوري الزين، "آليات دعم و مساندة المشروعات الذاتية و المبادرات لتحقيق التنمية –حالة الجزائر-، ملتقى علمي دولي حول: المقاولاتية: التكوين و فرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، (8/7/6 أفريل 2010)، و الاشكالية المطروحة لهذه المداخلة: ماهي الأساليب و الوسائل التي سخرتها الجزائر لمساندة و دعم و تطوير المشروعات الذاتية لخدمة التنمية؟، و تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور آليات الدعم لمساندة و إنشاء مشروعات ذاتية للأشخاص الذين يمتلكون أفكارا إبداعية، و من بين النتائج المتوصل إليها هي أن عملية التنمية التكنولوجية في الوطن العربي لا تتم إلا من خلال توليد و تنمية و احتضان التكنولوجيا الجديدة محليا عن طريق مراكز البحث و التطوير التكنولوجي الوطني و الحاضنات التكنولوجية، و الاهتمام بنشاط المناولة الصناعية على المستوى العربي يشكل ركيزة أساسية في دفع و تنمية قطاع المشروعات الريادية و المبادرات في العالم العربي.
- غرداين حسام ، حفوظة الأمير عبد القادر، و شبورو سليم، "آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، ملتقى وطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، (7/6 ديسمبر 2017)، و الاشكالية المطروحة لهذه المداخلة: ماهي سبل دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الأوضاع الراهنة؟، و تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء أكثر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا مختلف المشاكل في تواجهها، و مبادرة الجزائر في هذا المجال، و من النتائج المتوصل إليها هي أنه رغم الاصلاحات التي باشرتها الحكومة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأكيدا منها على دورها المهم في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال عدة هياكل و آليات تهدف إلى إنعاش الاستثمارات و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة و إسهامها في ولادة مشاريع جديدة.

خطة البحث:

من أجل وضع صورة واضحة حول المقال، ارتأينا تقسيم بحثنا كما يلي:

- المحور الأول: و يتناول دراسة لواقع القطاع الخاص في الجزائر قبل و بعد الاصلاحات.
- المحور الثاني: التطرق لآليات الدعم المعتمدة في الجزائر و الإمتيازات المقدمة لهذه المؤسسات من أجل القيام بمهمة تشجيع القطاع الخاص في الجزائر.

- المحور الثالث: يتم فيه وضع دراسة تحليلية لنتائج عمل آليات الدعم لتشجيع مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر.

المحور الأول: و اقع القطاع الخاص في الجز ائر

1- وضعية القطاع الخاص في الجز ائر قبل الاصلاحات:

1-1 هيمنة القطاع العام:

لقد كانت عملية إنشاء المؤسسات بعد الاستقلال تتم في الإطار العمومي، نتيجة النهج الاقتصادي القائم على أسس الاقتصاد الموجه المتبع من طرف الدولة آنذاك، و في ظل محدودية رأس المال الخاص، و وفرة الموارد المالية الناتجة عن قطاع المحروقات، قامت الدولة بلعب دور المقاول المالك لهذه المؤسسات و المسؤول عن نشأتها و أيضا تسييرها بما يتماشى مع رغباتها في الانفراد بتسيير الاقتصاد الوطني(SADI, 2006 , p26) ، و قد كانت هناك سيطرة مطلقة للقطاع العام في جميع المجالات من خلال بناء مؤسسات صناعية كبرى مشتركة ما بين الدول الأجنبية في إطار اتفاقيات و عقود مبرمة ما بين الجزائر، و هذه المؤسسات الدولية (هني، 1990، ص 364).

1-2 تهميش القطاع الخاص:

لطالما تواجدت المؤسسات الخاصة في الجزائر و لكن السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة القائمة على مبادئ التسيير الاشتراكي و أفضلية المؤسسة العمومية، هي التي تسببت في الحد من تطويرها، فحتى مؤسسات القطاع الخاص الموروثة بعد الاستقلال تم انطلاقا من سنة 1967م إدماجها في لواء الشركات الوطنية، ليحتل بذلك القطاع الخاص الوطني مكانة هامشية لم تمكنه من لعب الدور البارز المنوط منه (SADI, 2006 , p29) و تطلب الأمر الانتظار إلى غاية 1982م ليتم إصدار أول قانون متعلق بالاستثمار في الاقتصاد الوطني الخاص، و هو القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982م، مما يعكس تحولا نسبيا في رغبة المقرر الاقتصادي للنهوض بالقطاع الخاص، إلا أنه احتوى على مجموعة من الشروط غير المحفزة للقطاع الخاص الوطني و تتمثل في: (بوفامة و حمدي باشا2006 , ص 68)

- ضرورة الحصول على موافقة مبدئية على كل المشاريع الاستثمارية الخاصة.

- الصعوبة في تمويل المشاريع المعتمدة حيث لا يتعدى تمويل البنك 30% من الاستثمار المعتمد.

- لا ينبغي أن يتجاوز مبلغ الاستثمار 30 مليون دج للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو المؤسسة ذات أسهم، و 10 مليون دج للمؤسسة الفردية أو شركة التضامن.
- منع امتلاك عدة مشاريع في نفس الوقت.

2- الإصلاحات المطبقة على القطاع الخاص في الجزائر:

2-1 الإصلاحات المطبقة على القطاع الخاص في الجزائر قبل 2001:

قد ظهرت عدة نصوص تشريعية منظمة للقطاع الخاص، فنجد المرسوم رقم: 93-08 و المؤرخ في 25 أفريل 1993 و ظهر بأحكام جديدة تنعكس في تقليص تدخل الدولة(SADI, 2006 , p24) و المرسوم التشريعي رقم: 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار و الذي يهدف لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص عامة و الأجنبي خاصة من خلال عدد من الإجراءات، نذكر منها:

-وضع الاستثمار الخاص على نفس المستوى مع الاستثمار العام، و تقديم مجموعة من الضمانات تقر بحرية الاستثمار لكل مستثمر وطني أو أجنبي.

-تقديم مجموعة من الامتيازات و التدابير التشجيعية لمستثمرين منها ما هو مرتبط بالنظام العام و الخاص.

- تقديم الضمانات الكفيلة بطمأنة المستثمرين الأجانب و حماية مصالحهم فيما يتعلق بتحويل الأرباح و رأس المال، و إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حل النزاعات (الجريدة الرسمية، 1993، ص 03).

2-2 الإصلاحات المطبقة على القطاع الخاص في الجزائر بعد 2001:

تم تقديم تصحيحات ضرورية و إعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، حيث تم إصدار الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، و من بين الأمور التي تضمنها إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية و الخاصة و مرافقة و تسهيل عملية الاستثمار (الجريدة الرسمية، 2001، ص 05) ، و كذا الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها، و يتضمن تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية، و أحكام عامة متعلقة بالخوصصة تنفيذها، كيفياتها، و مراقبة عملياتها و كذا الشروط العامة المطبقة على نقل الملكية (الجريدة الرسمية، 2001، ص ص 09-13).

و قد صدر القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تحديد تدابير مساعداتها و دعم ترقيتها، و ذلك بتنظيم و تحديد

إجراءات التسهيل الإداري لترقية و تشجيع المؤسسات الخاصة، مع تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول هذه المؤسسات (الجريدة الرسمية، 2001، ص ص 05-08).

نجد الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل و المتمم للأمر 03-01، و يحدد الإطار العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، و كذا الاستثمارات التي تنجز في مجال الامتياز أو الرخصة (الجودي ، 2015/2014، ص 64).

أما القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 و المتعلق بترقية الاستثمار، و يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات، و حدد المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة بعنوان مرحلة الانجاز و مرحلة الاستغلال، بالإضافة إلى المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب شغل، و المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، و قد أعطيت ضمانات لهذه الاستثمارات، و تحديد أجهزة الاستثمار(الجريدة الرسمية، 2016، ص ص 18-22).

المحور الثاني: مظاهر تشجيع القطاع الخاص في الجزائر:

1- آليات دعم القطاع الخاص في الجزائر:

1-1 آليات دعم المستثمرين:

1-1-1 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) :

و هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تتكفل بالمستثمرين سواء كانوا وطنيين أم أجانب من خلال تقديم الخدمات التالية: (بريبش و بلغرسة ، 2006، ص 329)

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالتشكيلات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا؛
- تخفيف ملفات طلبها؛

- تخفيض آجال الرد على المستثمرين من 30 يوما إلى 72 ساعة فيما يتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز و إلى 10 أيام فيما يتعلق بمزايا الاستغلال؛

2-1-1 المجلس الوطني للاستثمار(CNI) :

هو جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار، يشرف عليه رئيس الحكومة (منصوري، 2005) ، و يضطلع بالمهام التالية: (الجريدة الرسمية، 2006، ص ص 12-13)

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياته؛
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه و يوافق عليه و يحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار؛
- يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة؛
- دراسة كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة، و كذا كل تعديل للمزايا الموجودة؛
- دراسة قائمة النشاطات و السلع المستثناة من المزايا، و يوافق عليها و كذا تعديلها و تحيينها؛
- دراسة مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني و الموافقة عليها؛
- الفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي؛
- يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار؛
- ضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار و ترقيته؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار و تشجيعه؛
- يحث على إنشاء و تطوير مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار و يشجع على ذلك؛
- يعالج كل مسألة أخرى ذات علاقة بالاستثمار؛

2-1 آليات التوظيف الذاتي:

1-2-1 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:(ANSEJ)

هي هيئة ذات طابع خاص أخذت من الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كتسمية لها، حيث تم إنشاؤها بموجب الأمر 96-14 المؤرخ في 24 جويلية 1996، و هذا الجهاز موجه للشباب البطال من أصحاب المبادرات و الذين يظهرون استعدادا و ميولا، و تتراوح أعمارهم ما بين

19 و 35 سنة، و يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه، إلى جانب الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع، و باستثناء النشاطات التجارية فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج و الخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى 10 مليون دج (مسعودي و آخرون، 2012)، و قد تم تغيير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية حسب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 و المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي و يغير تسميتها، من مهامها السهر على عصرنة و تقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة و مرافقتها و متابعتها، و كذا تولي مهمة مرافقة و متابعة الشباب ذوي المشاريع المتعثرين في تسديد قروضهم البنكية (الجريدة الرسمية، 2020، ص ص 09-10).

2-2-1 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:(CNAC)

أنشئ بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994، و الذي كلف بمهمة تقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية المنصوص عليها في نظام التأمين عن البطالة، بالإضافة إلى مساعدتهم من أجل إعادة الاندماج في الحياة المهنية، و بصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يتمتع بالاستقلالية المالية و الشخصية المعنوية، أوكلت إليه صلاحيات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة و ضبط ملفات المنخرطين فيه، و من ثم صرف التعويضات المستحقة للبطالين المعنيين بخدماته (الجريدة الرسمية، 1996، ص 12)، و في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية و تطبيق برنامج رئيس الجمهورية الخاص بمحاربة البطالة و عدم الاستقرار، عكف الصندوق انطلاقا من سنة 2004م أوليا على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 سنة و 50 سنة لغاية جوان 2010م، ابتداء من سنة 2010م سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين 30 و 50 سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود 10 ملايين دج بعدما كان لا يتعدى 5 ملايين دج، و كذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).

3-2-1 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، تعمل على تقديم سلفات بنكية صغيرة مضمونة من طرف الدولة بغرض إقامة مشاريع صغيرة (كواش و

بن قمجة ، جوان2005، ص 34)، و تشكل الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة، و تتمثل مهامها الأساسية في : (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما؛
- دعم و نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم؛
- منح سلف بدون فوئد؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي تمنح لهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هذه الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛

2- الامتيازات المقدمة من قبل آليات دعم القطاع الخاص في الجزائر:

2-1 الإمتيازات المالية المقدمة من قبل آليات الدعم في الجزائر:

2-1-1 الامتيازات المالية المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

منذ عام 2010 أضيفت امتيازات متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود 10 ملايين دج بعدما كان لا يتعدى 5 ملايين دج، و كذا إمكانية توسيع إمكانيات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين (الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).

2-1-2 الامتيازات المالية المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تضمن الوكالة بمنح قرض بنكي بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الاجمالية في نمط التمويل الثلاثي، لاقتناء عتاد صغير و مواد أولية للانطلاق في النشاط، و التي تتجاوز 000 1 000 دج، و تمنح سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الاجمالية للمشروع، و التي لا يمكن أن تفوق 000 10 دج، و قد تصل هذه الكلفة إلى 000 250 دج (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر).

2-2 الامتيازات الجبائية المقدمة من قبل آليات الدعم في الجزائر:

2-2-1 حسب النظام العام:

- **مرحلة الانجاز:**

هناك عدة امتيازات، تتمثل في:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز؛ (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الاعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال؛ (مقران، 2020، ص 158)

- **مرحلة الاستغلال:**

لمدة 3 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل، و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر: الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS، و الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)، و تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الايجارية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة (مقران، 2020، ص 158)، و تمدد هذه المدة إلى 5 سنوات، بالنسبة للاستثمارات التي تحدث 101 منصب شغل أو أكثر عند انطلاق النشاط، و/أو الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).

2-2-2 حسب النظام الخاص:

- **المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة :**

و تتميز بمرحلتين هما:

- **مرحلة الإنجاز لمدة 03 سنوات:**

و نجد الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار، تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2‰ فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال، تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقيمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

- **مرحلة الاستغلال لمدة 10 سنوات:** إعفاء ممن الضريبة على أرباح الشركات، إعفاء من الرسم على النشاط المهني، و الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء ، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار، و مزايا إضافية لتحسين و / أو تسهيل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وفترات الاستهلاك.

- **المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني (الاتفاقية) :**
- **مرحلة الإنجاز لمدة 5 سنوات:**

و نجد فيها إعفاء و/أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار، إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها، إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال، و إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج، مع الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ، وكذا مبالغ الأملاك الوطنية بالنسبة لعمليات التنازل المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز مشاريع استثمارية.

- **مرحلة الاستغلال:**

لمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدّها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، و يكون الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، الرسم على النشاط المهني (TAP)، الإعفاءات أو التخفيضات في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما فيها الرسم

على القيمة المضافة التي تنقل أسعار السلع المنتجة عن طريق الاستثمار الذي يدخل في إطار النشاطات الصناعية الناشئة، بقرار من المجلس الوطني للاستثمار، مع مزايا إضافية أخرى، بقرار من المجلس الوطني للاستثمار، مثل تلك المتعلقة بتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقيمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).

المحور الثالث: دراسة تقييمية لإنجازات آليات الدعم في الجزائر:

1- حجم مشاريع القطاع الخاص الممولة من قبل آليات الدعم في الجزائر:

1-1 حجم مشاريع القطاع الخاص الممولة من قبل آليات دعم الاستثمار في الجزائر:

نحصي من خلال دراستنا لحجم مشاريع القطاع الخاص الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2017)

الجدول رقم 1:مقارنة حجم المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بين القطاع الخاص و العام خلال الفترة (2002-2017)

الحالة القانونية	عدد المشاريع الممولة
القطاع الخاص	61 926
القطاع العام	1 197

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تم الاسترداد من www.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ تأسيسها إلى غاية سنة 2017م قد وصل إلى 123 63 مشروع مقسوم بين القطاعين العام و الخاص، و أن أكثر إقبال كان من القطاع الخاص ب 926 61 مشروع، و يرجع الاقبال الكبير لهذا النوع من التمويل إلى الامتيازات المالية و الجبائية المقدمة لذلك .

1-2 حجم مشاريع القطاع الخاص الممولة من قبل آليات التوظيف الذاتي :

من خلال دراستنا نريد معرفة حجم المشاريع الممولة من قبل كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الجدول رقم 2: حجم المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (2014-2019)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع	40 856	23 676	11 262	4 406	5 535	7 245

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية حاليا (سابقا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)

نلاحظ من خلال الجدول أن الدعم من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وصل إلى أكثر من 40 ألف مشروع مدعم في عام 2014 لينخفض بعدها حتى وصل عام 2017 إلى حوالي 4 000 مشروع، حيث تميز بالانخفاض الكبير نظرا لنقص الاقبال على الوكالة لطلب الدعم بسبب إلغاء الامتيازات الجبائية الخاصة بمرحلة الإنجاز لاقتناء الآلات و المعدات و المتمثلة في الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار ، و بعد عام 2017 عاود الارتفاع، فهنا بدأت مرحلة جديدة من الدعم و ذلك بتمييز فئة معينة من أصحاب المشاريع و المتمثلة في المشاريع التي فيها إبداع و كذا حاملي الشهادات الجامعية.

الجدول رقم 3: توزيع القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط

القطاع	زراعة	صناعة صغيرة	بناء	خدمات	صناعة تقليدية	تجارة	الصيد البحري
العدد	118 111	335 297	72 694	173 441	150 005	3 694	806

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تم الاسترداد منwww.angem-dz.com

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ تأسيسها وصل إلى 048 854 مشروع، و أن أكثر قطاع وجد إقبالا هو قطاع الصناعة الصغيرة، و أقلها هو قطاع الصيد البحري نظرا للتكاليف الكبيرة لإنجاز هذا المشروع.

الجدول رقم 4: حجم المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال الفترة (2005-2012)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العدد	1 901	2 235	2 574	2 429	4 221	7 265	18 490	34 801

المصدر: إحصائيات مقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كان بلغ حوالي ألف مشروع عام 2005، و عرفت زيادة منذ تأسيسها إلى غاية سنة 2007 ثم انخفضت خلال السنتين 2008 و 2009، و منذ سنة 2010 عرفت زيادة مستمرة، من أجل شراء الأمن الاجتماعي في تلك الفترة.

2- آثار آليات الدعم في تشجيع القطاع الخاص في الجزائر:

2-1 آثارآليات الدعم على الجانب الاقتصادي:

نستعرض من خلال دراستنا لتكاليف تمويل المشاريع من قبل آليات دعم الاستثمار و آليات التوظيف الذاتي.

الجدول رقم 5: تكاليف تمويل المشاريع من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بين القطاع العام و الخاص خلال الفترة (2002-2017)

الوحدة: مليون دج

الحالة القانونية	القيمة الممولة
القطاع الخاص	8 379 570

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (ب. ت). تم الاسترداد من www.andi.dz

نلاحظ من خلال دراستنا أن تكلفة تمويل مشاريع القطاع الخاص من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ تأسيسها قدرت ب 379 570 8 مليون دج، و هي تمثل الضعف مقارنة بالقطاع العام لنظرا للاهتمام الذي حصل عليه القطاع الخاص من إصلاحات مسته من أجل النهوض به.

الجدول رقم 6: تكاليف تمويل المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة(2014-2019)

الوحدة: مليون دج

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تكاليف التمويل	157 298	97 674	51 933	22 089	29 333	36 240

المصدر: إحصائيات مقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية حاليا (سابقا الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب)

نلاحظ من خلال الجدول أن التكاليف المتحملة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية قدرت ب 298 157 مليون دج خلال عام 2014، لينخفض هذا التمويل بكثير إلى غاية 2017 نظرا لنقض الاقبال على هذا النوع من التمويل ، بسبب إلغاء الامتيازات الجبائية الخاصة بمرحلة الإنجاز، ثم عاود للارتفاع بعد عام 2017، و الذي خصص لدعم المشاريع التي تتميز بالإبداع.

الجدول رقم 7: تكاليف تمويل مشاريع القطاع الخاص من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب المناطق خلال الفترة (2004-2012)

الوحدة: مليون دج

المناطق	مناطق الوسط	مناطق الشرق	مناطق الغرب	مناطق الجنوب
تكاليف التمويل	72 569	78 827	74 303	31 799

المصدر: إحصائيات مقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

من خلال دراستنا نلاحظ تكاليف التمويل من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ تأسيسها قدرت ب 498 257 مليون دج، و أن مناطق الشمال كان التمويل فيها أكثر من مناطق الجنوب، نظرا لتوزيع السكان جغرافيا على هذه المناطق و الذي يعتبر قليلا مقارنة بمناطق الشمال.

3- آثارآليات الدعم في تشجيع على الجانب الاجتماعي:

نستعرض من خلال دراستنا لمناصب الشغل المستحدثة من قبل آليات دعم الاستثمار و آليات التوظيف الذاتي.

الجدول رقم 8: مقارنة حجم مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بين القطاع الخاص و العام خلال الفترة (2002-2017)

الحالة القانونية	حجم مناصب الشغل المستحدثة
القطاع الخاص	1 246 050
القطاع العام	131 914

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تم الاسترداد منwww.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ تأسيسها وصل إلى 160 182 1 منصب شغل مقسم بين القطاعين العام و الخاص، و أن أكثر قطاع استحداثا لمناصب الشغل هو القطاع الخاص بنسبة 88% بأكثر من 7 أضعاف ما تم استحداثه من القطاع العام، نظرا للسياسة المتبعة من قبل الدولة لدعم القطاع الخاص.

الجدول رقم 9: حجم مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (2014- 2019)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	93 140	51 570	22 766	9 805	13 852	17 476

المصدر: إحصائيات مقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية حاليا (سابقا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المناصب المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية خلال عام 2014 بلغ 140 93 منصب شغل، و بعدها بدأ بالانخفاض إلى غاية 2017 أين وصل إلى 805 9 منصب شغل مستحدث، نظرا لإلغاء الامتيازات الجبائية الخاصة بمرحلة الانجاز، لتعاود الارتفاع بعد هذا العام، لنظرا للسياسة المتبعة من قبل الدولة لدعم المشاريع التي فيها إبداع و أصحاب الشهادات الجامعية.

الجدول رقم 10: حجم مناصب الشغل المتحدثة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال الفترة (2007-2012)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العدد	6 949	5 781	9 574	15 804	35 953	59 125

المصدر: إحصائيات مقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بلغ 6 949 منصب شغل عام 2007، و هذا الاستحداث في مناصب الشغل في تزايد مستمر، وصلت الزيادة إلى 10 أضعاف منذ 2009، نظرا للتسهيلات المقدمة من قبل الدولة لتحقيق الامن الاجتماعي في تلك الفترة.

الجدول رقم 11: مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب صيغ التمويل

صيغ التمويل	عدد مناصب الشغل المستحدثة
تمويل لشراء مواد أولية	1 651 188
تمويل ثلاثي(الوكالة، البنك، المستفيد)	128 544

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تم الاسترداد منwww.angem-dz.com

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بلغ 1 317 195 منصب شغل، مع لجوء المستفيدين إلى تمويل شراء مواد أولية أكثر من التمويل الثلاثي، نظرا للتكاليف القليلة الخاصة بتمويل هذا النوع من المشاريع، و كذا ثقافة المجتمع الدينية لتمويل المشاريع بالبنوك التي تتعامل بالفائدة.

الخلاصة:

مما سبق يمكن أن نستنتج أن الجزائر قد دخلت في مسيرة من التحولات في النظام السياسي و الاقتصادي، توجب عليها أن تقوم بعدة إصلاحات من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق، و هذا ما جعل القطاع الخاص في قلب العملية الانتقالية، فهو مكلف بمجموعة من الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية كخلق مناصب عمل و التخفيف من عدم المساواة الاجتماعية، هذه الأدوار أدت بالدولة إلى التركيز على تشجيعه، فقامت باستحداث عدة آليات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، و صاحب ذلك عدة إصلاحات من تسهيلات مالية و جبائية، كلف الدولة مبالغ مالية طائلة لإنجاح هذه العملية، حيث ساهمت في استقطاب عدد كبير من المستثمرين، و من بين النتائج المستخلصة من الدراسة نذكر:

- وقع للقطاع الخاص في الجزائر تهميش كبير نظرا لسيطرة و استحواذ القطاع العام على الاقتصاد الجزائري؛
- هذه السياسة المتبعة جعلت عدد الاستثمارات في القطاع الخاص في تزايد مستمر؛
- وجود امتيازات مالية و جبائية متنوعة لدعم و تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص؛

- ساهمت في فتح مناصب شغل خصوصا لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مقارنة بالأجهزة الباقية نظرا لأن المبلغ المقترض لم يكن كبيرا و أن الفئة المستقطبة هي الفئة الفقيرة؛
- قد كلفت هذه السياسة أموالا طائلة من أجل تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص؛

و من خلال ما تم استنتاجه يمكن أن نعطي بعض التوصيات التالية:

- يجب على الدولة أن تقوم بكل الاجراءات من أجل تفعيل المراقبة البعدية لجميع المستفيدين؛
- توفير نظام اتصال سريع و فعال من خلال آليات تضمن الاتصال المباشر مع المستثمرين عند الضرورة؛
- يجب التحول إلى حكومة إلكترونية، فهذا سينقل بيئة الاستثمار في القطاع الخاص إلى مستوى عصري، و قادر على المنافسة؛

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- ✓ المؤلفات: أحمد هني، تجربة الجزائر مع القطاعين العام و الخاص و مستقبل التجربة ،لبنان، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)؛
- ✓ الأطروحات:

محمد علي الجودي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي: دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، الجزائر، 2015/2014؛

- ✓ المقالات:

الزين منصوري، واقع و آفاق الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02. ماي 2005؛

خالد كواش، و زهرة بن قمجة، المقاولة النسوية في الجزائر... و أهمية الواقع و التحديات (دراسة استطلاعية)، مجلة المناجير، العدد 02، جوان 2015؛

عبد الكريم مقران، دور التحفيزات الضريبية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2016/2001، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 07، العدد 01، 2020؛

مسيكة بوفامة، و رابح حمدي باشا، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دفاتر *CREADK*، العدد 76، 2006؛

✓ المداخلات:

السعيد بريبش ، و عبد اللطيف بلغرسة،. إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،17-18 أفريل, 2006، جامعة الشلف، الجزائر؛

زكرياء مسعودي، و آخرون،. دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الاشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر. ملتقى وطني حول: استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 18-19 أفريل, 2012، جامعة ورقلة، الجزائر؛

✓ الجرائد الرسمية:

الجريدة الرسمية ، العدد 64 الصادرة في 10 أكتوبر 1993؛

الجريدة الرسمية، العدد 34 الصادرة في 01 جوان 1994؛

الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001؛

الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001؛

الجريدة الرسيمة، العدد 64 الصادرة في 11 أكتوبر 2006؛

الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادرة في 03 أوت 2016؛

الجريدة الرسمية، العدد 70 الصادرة في 25 نوفمبر 2020؛

✓ الوثائق الرسمية:

إحصائيات مقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية حاليا (سابقا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)؛

✓ مواقع الانترنيت:

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تاريخ الاسترداد:13/ 2020/12، من الموقع www.cnac.dz

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاسترداد: 2020/11/10، من الموقع:

www.andi.dz

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الاسترداد: 2021/02/02، من الموقع:

www.angem-dz.com

المراجع باللغة الأجنبية:

✓ المؤلفات:

Nacer-Eddine SADI, (2006). la privatisation des entreprises publique en Algérie , (Algérie, office des publication universitaire, 2ème édition,2006) ;